

اللقابة الوطنية للصحفيين التونسيين  
Syndicat National des Journalistes Tunisiens

snjt



تقرير شهر جانفي  
2020

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

## تقرير شهر جانفي 2020

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين  
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح

فاتن حمدي

محمود العروسي

منذر الشارني

ملتيميا:

شاكر بلقاسم

## **الفصل 14 من المرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر**

يعاقب كلّ من يخالف الفصول 11 و12 و13 من هذا المرسوم وكلّ من أهان صحفياً أو تعدّى عليه بالقول أو الإشارة أو الفعل أو التهديد حال مباشرته لعمله بعقوبة الاعتداء على شبه موظّف عمومي المقرّرة بالفصل 123 من المجلّة الجزائية.

## **الفصل 9 من المرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر**

يمنع فرض أيّ قيود تعوق حرّية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف.

## مقدمة عامة

شهدت تونس خلال شهر جانفي 2020 عديد المتغيرات السياسية الهامة من بينها التصويت على حكومة المكلف الحبيب الجملي حيث سُجلت صراعات حامية الوطيس في مجلس نواب الشعب أدت إلى حجب الثقة عنها وتكليف إلياس الفخفاخ من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد لتشكيل حكومة. ورغم تدارك الفخفاخ لضعف السياسة الاتصالية لرئيس الحكومة المكلف السابق، إلا أن الاضطراب في السياسة الاتصالية لرئاسة الجمهورية تواصلت، وقد تلقت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عدة شكايات في الغرض، والتي إن لم ترتقي إلى اعتداءات فإنها تشير إلى غياب إرادة سياسية في ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومة الآنية والدقيقة من قبل مؤسسة رئاسة الجمهورية. وقد اتسم شهر جانفي 2020 بعودة جملة من الممارسات التي خلنا أنها ولت مع الأنظمة السابقة بعد التقدم الملحوظ في عمل خلية الأزمة بوزارة الداخلية خلال الفترة السابقة، حيث عادت حالات الرقابة والهرسلة من قبل أعوان الأمن على الطواقم الإعلامية. وأقامت الاعتداءات المسلطة على الصحفيين خلال شهر جانفي 2020 الدليل على غياب وعي الطبقة السياسية بجوهر حق حرية الصحافة والقوانين المنظمة لها حيث تواترت الملاحقات القضائية من قبل مسؤولين وسياسيين ضد الصحفيين خارج إطار المرسوم الخاص بحرية الصحافة والطباعة والنشر. كما لم تتخلى الإدارة التونسية عن العمل بالمناشير الداخلية التي تضع حواجز غير مشروعة تحول دون الحصول على المعلومة والتدفق الحر لها، وهو ما يعكس غياب الإرادة السياسية التي تدعم مبدأ الشفافية داخلها، وخاصة المناشير الجاري بها العمل في المؤسسات التربوية العائدة بالنظر إلى وزارة التربية. كما شهد شهر جانفي تواصل الاعتداءات اللفظية وعمليات التحريض والتهديد ضد الصحفيين والتي تعتبر محفزاً للعنف ومحرّكة له. إن ما سجلته النقابة خلال شهر جانفي 2020 من تضيق على التدفق الحر للمعلومات ورقابة على العمل الصحفي وإخضاع العاملين في القطاع للهرسلة والتهديد والتحريض، يعطي مؤشرات خطيرة تهدد حرية الصحافة وتضرب جوهر حق المواطن في الحصول على المعلومة. ويجد الصحفيون أنفسهم في بداية السنة الجديد أمام تحديات كبيرة، تتعلق بضرورة بث الوعي بطبيعة العمل الصحفي بعد مرور أكثر من 9 سنوات على صدور المرسوم المنظم لحرية الصحافة والطباعة

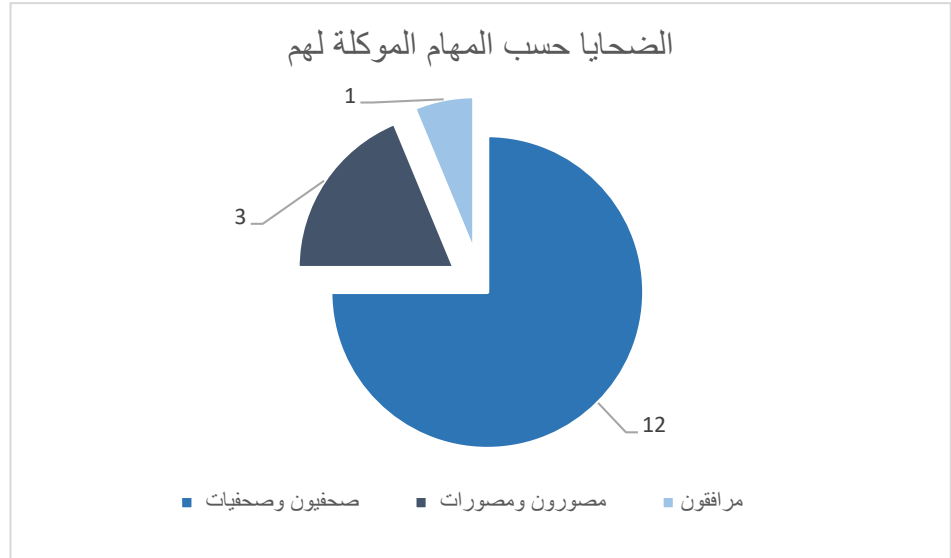
والنشر. كما يواجهون تحدّي الحفاظ على المكتسبات التي تحققت ضمن النصوص التشريعية المنظمة للقطاع الإعلامي التي سيتم النظر فيها خلال السنة الجديدة.

**النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

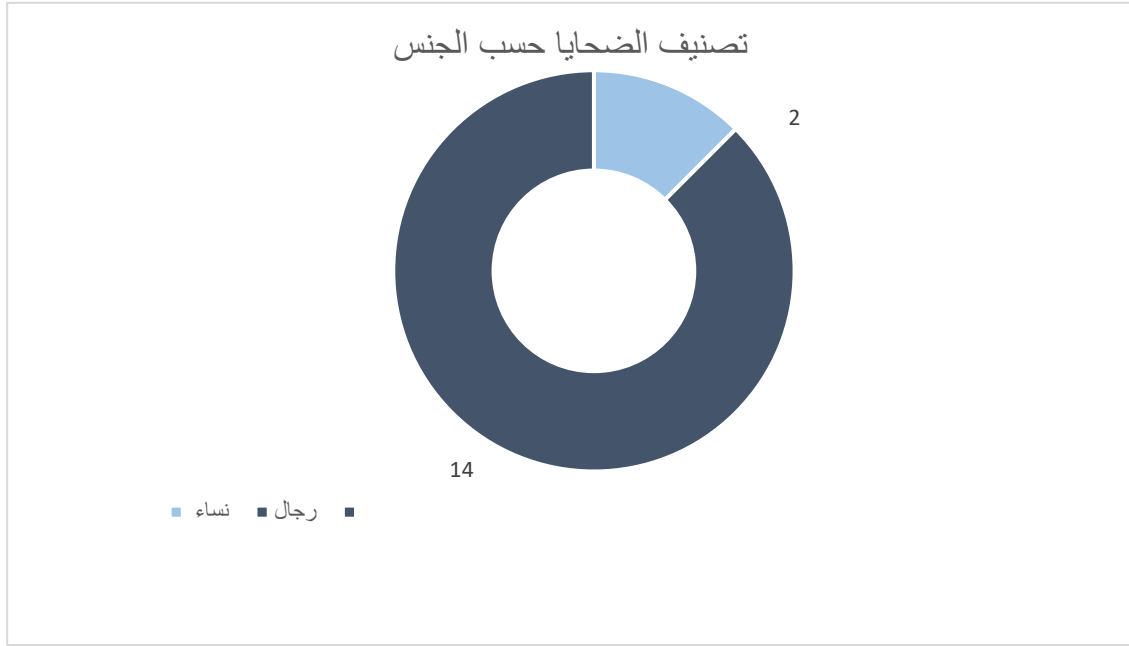
## مقدمة إحصائية

سجّلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 11 اعتداء من أصل 14 إشعار بحالة خلال شهر جانفي 2020. وقد وردت الإشعارات على الوحدة في شكل اتصالات مباشرة أو أخبار منشورة أو على شبكات التواصل الاجتماعي إضافة إلى المعاينة الميدانية. وقد عرف نسق الاعتداء تراجعاً مقارنة بشهر ديسمبر من السنة المنقضية، حيث كانت الوحدة قد سجّلت 14 اعتداء من أصل 18 إشعار بحالة ورد عليها.

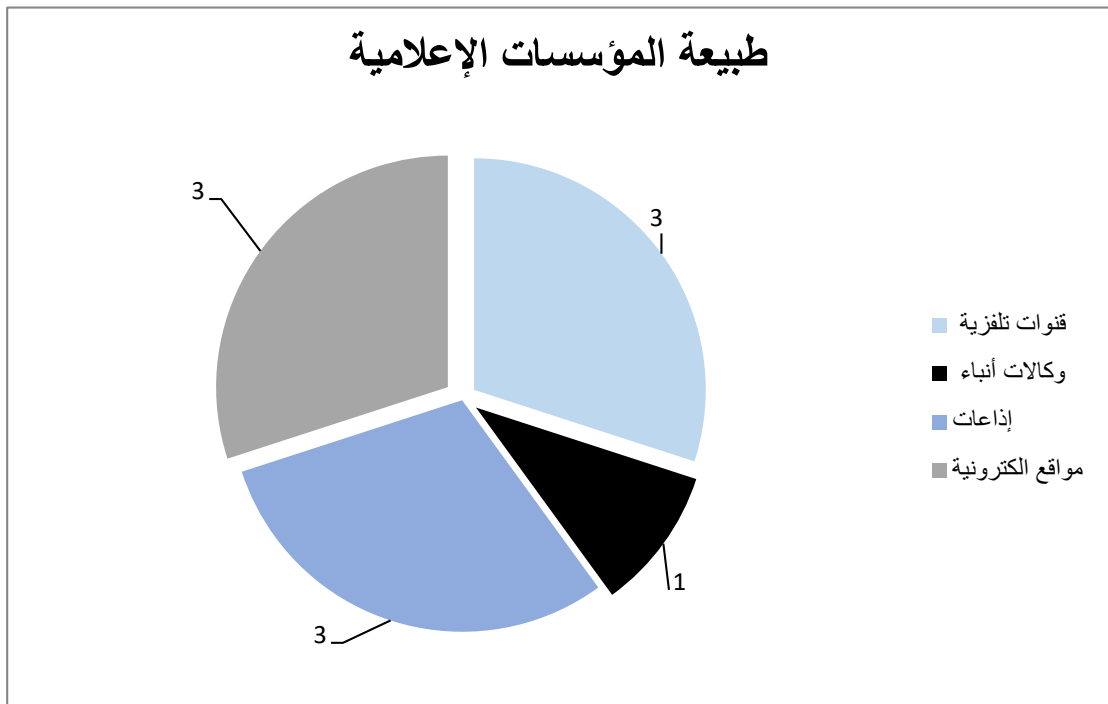
وقد طالت الاعتداءات 12 صحفياً وصحفية و3 مصوّرين ومصوّرات صحفيات ومرافق وحيد للطواقم الإعلامية.



توزّع الضحايا حسب الجنس إلى 2 نساء و14 رجلاً.



يعمل الضحايا في 10 مؤسسة إعلامية من بينها 3 قنوات تلفزيونية إذاعات وصحيفة مكتوبة وحيدة وموقعين الكترونيين ووكالة أنباء وحيدة



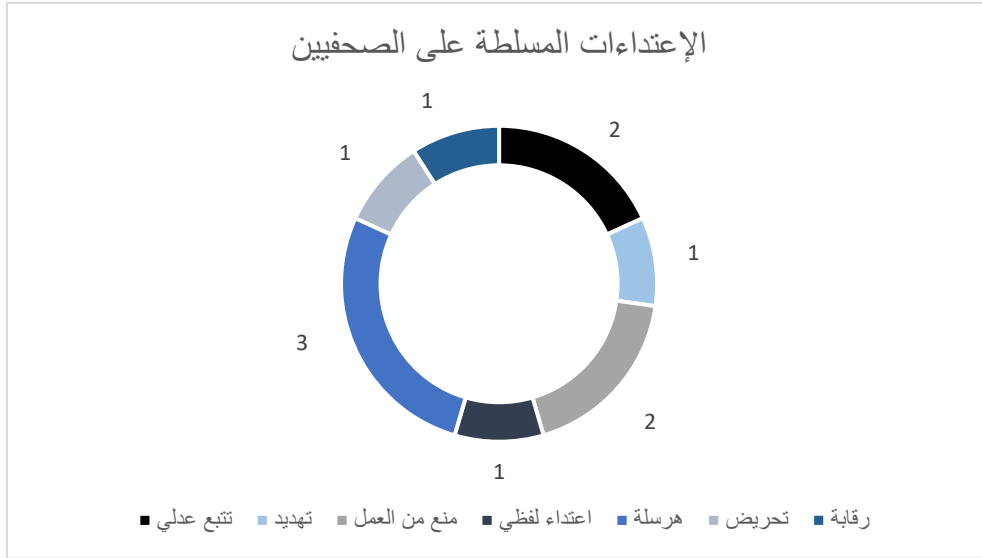
وقد توزّعت المؤسسات الإعلامية العشر إلى مؤسسة أجنبية واحدة و9 مؤسسات تونسية.



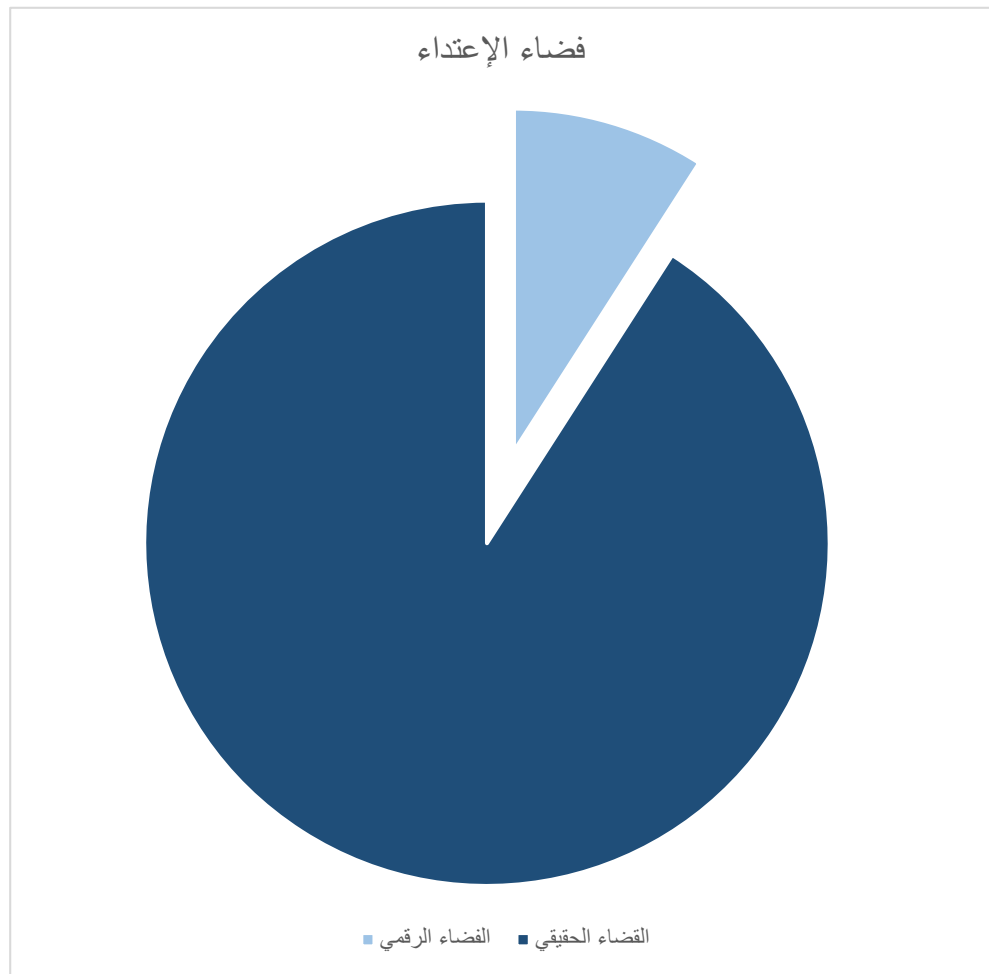
وسجّلت الوحدة خلال شهر جانفي 2020، 3 حالات هرسة ضدّ الصحفيين وحالتي تتبّع عدلي وحالتي منع من العمل.

كما تواصلت خلال شهر جانفي 2020 حالات الاعتداءات اللفظية والتحرّيش والتهديد، حيث سجّلت وحدة الرصد حالة اعتداء لفظي وحيدة وحالة تحرّيش وحيدة وحالة تهديد وحيدة وحالة رقابة وحيدة.

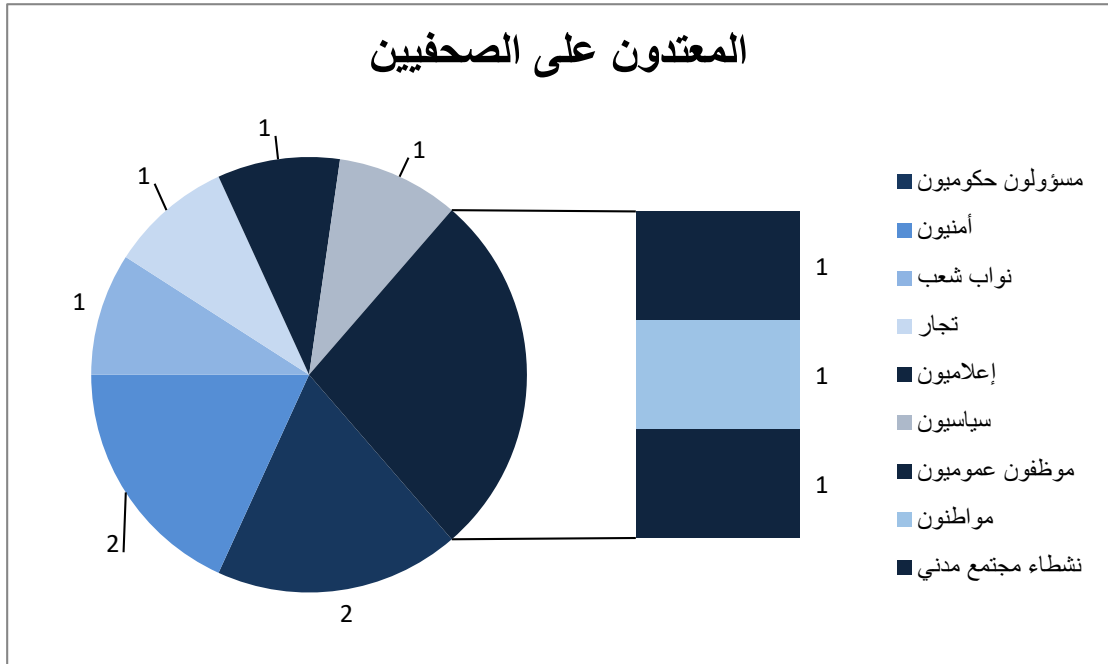




وقد وقعت الإعتداءات الإحدى عشر في مناسبة وحيدة في الفضاء الرقمي وفي 10 مناسبات في الفضاء الحقيقي.

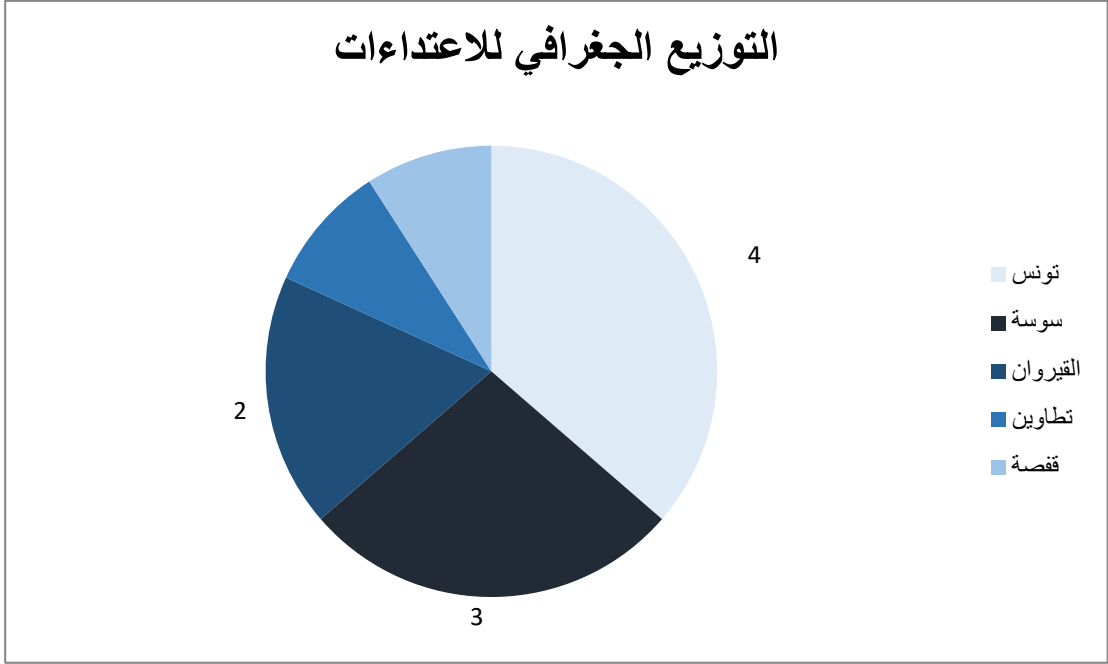


وشملت قائمة المعتدين على الصحفيين خلال شهر جانفي 2020 الأمنيين والمسؤولين الحكوميين باعترافين اثنين لكل منهما، تلاهم نواب شعب وتجار وإعلاميون وسياسيون وموظفون عموميون ومواطنون ونشطاء مجتمع مدني باعتراف واحد لكل منهم.



وتوزعت خارطة الاعتداءات بين عدة ولايات، حيث سجّلت وحدة الرصد 4 حالات اعتداء في ولاية تونس و3 حالات اعتداء في ولاية سوسة وحالتي اعتداء في ولاية القيروان وحالة اعتداء وحيدة في ولايتي تطاوين وقفصة.

## التوزيع الجغرافي للاعتداءات



### حواجز غير مشروعة على تدفق المعلومات

سجّلت وحدة الرصد خلال شهر جانفي عودة الرقابة اللاحقة للنشر داخل المؤسسات الإعلامية، وإضافة إلى ذلك فإن الحواجز أمام الوصول إلى المعلومة تتواصل عبر الحد من مجال تحرك الصحفيين عبر الهرسلة أو الحيلولة دون حصولهم على المعلومة عبر المنع من العمل سواء عبر مناشير داخلية تنظم عمل الإدارة العمومية أو عبر عودة عمليات الرقابة والهرسلة الأمنية في مناطق كولايتي سوسة وتطاوين.

\* منع مراسل "دريم أف أم" من العمل

المكان: ولاية القيروان

التاريخ: 5 جانفي 2020

المعتدى عليهم: عبد الرزاق بن عون مراسل إذاعة "دريم أف أم" الجمعياتية

المعتدى: مسؤولون حكوميون

الوقائع:

منع معتمد سيدي عمر بوحجلة من ولاية القيروان مراسل إذاعة "دريم أف أم" الجمعياتية عبد الرزاق بن عون من تغطية اجتماع فلاحي انعقد بمقرّ المعتمدية.

حيث تنقل بن عون إلى مقرّ المعتمدية لتغطية اجتماع بين مدير ديوان الزيت بالولاية وأصحاب المعاصر والفلاحين بحضور المعتمد، وفور دخوله قاعة الاجتماع طلب منه المعتمد الخروج موجهًا له اتهامًا بكتابة تدوينة على شبكات التواصل الاجتماعي يتهمه فيها بالفاشل.

وأمام إصرار الصحفي على مواصلة عمله استنجد المعتمد بعوني أمن وعون حرس وطني لإخراجه من القاعة. ومنع نفس المعتمد الصحفي من أخذ تصريحات خارج القاعة. وبعد يوم تلقى الصحفي اتصال هاتفيًا من المعتمد الذي قدم اعتذاره عن الحادثة.

**\* منع صحفيين من العمل في الرديف**

**المكان: ولاية قفصة.**

**التاريخ: 23 جانفي 2020**

**المعتدى عليهم: حسام دلالي مراسل قناة "الحوار التونسي" الخاصة.**

**المعتدي: موظفون عموميون**

**الوقائع:**

منع مدير أحد المعاهد بالرديف الصحفي حسام الدلالي من التصوير داخل المعهد وطلب منه الحصول على ترخيص بالتصوير من المندوبية الجهوية للتربية، مؤكّداً أنّ هناك تعليمات صدرت عنها في الصدد. وكان الدلالي قد تنقل إلى المعهد لمواكبة وضعيته بسبب وجود بعض قاعات آيلة للسقوط ولتصوير الأضرار ونقلها في تقرير صحفي للفت أنظار السلطات المعنية للتدخل. وفور وصوله أكد مدير المعهد أنه لا وجود لمشاكل بالمعهد مطالبًا الصحفي بترخيص من المندوبية الجهوية للتربية وفق ما تنص عليه التعليمات.

وبتواصل وحدة الرصد مع المندوب الجهوي للتربية بقفصة أكد صدور منشور عن وزير التربية يؤكد ضرورة حصول الصحفيين والمراسلين على ترخيص من المندوبيات الجهوية للقيام بالعمل داخل المؤسسات التربوية وأنه لا مشكلة له مع قناة "الحوار التونسي".

**\* مضايقات أمنية لصحفيين في تطاوين**

**المكان: ولاية تطاوين**

**التاريخ: 19 جانفي 2020**

**المعتدى عليهم: الفريق الصحفي لقناة "الحرّة"**

**المعتدي: أمنيون**

## الوقائع:

تعرّض الطاقم الصحفي لقناة "الحرّة" الأجنبية المعتمدة بتونس للمضايقة والهرسلة والمراقبة من قبل أعوان أمن خلال عملهم بولاية تطاوين حول تقارير صحفية. حيث وفور وصول الفريق الي ولاية تطاوين طلب الأمن السياحي من الصحفي جلال مناعي وثائقه وأسباب وجوده فاستظهر الصحفي ببطاقته الصحفية وترخيص العمل، ليتفاجأ بعد ذلك بتحوّل عدد من الأمنيين إلى الفندق الذي يقيم به السائق المرافق لفريق العمل ومحاولتهم معرفة المواضيع التي سيعملون عليها وجملة التنقلات المبرمجة. ومن الغد تلقّى الصحفي اتّصالات مكثفة من قبل رئيس فرقة الإرشاد بالجهة ومحاولته معرفة برنامج تنقلاته مبرّرا ذلك بتوفير الحماية للفريق الصحفي.

وقد أكّد الفريق الصحفي أنه كان طيلة فترة عمله تحت المراقبة الأمنية وقد تعرّض السائق المرافق للفريق الى كثير من الهرسلة والزيارات المتكررة لأعوان أمن له في الفندق لمعرفة برنامج اللقاءات لفريق العمل.

\* هرسة أمنية لفريق موقع "الموندو"

المكان: ولاية سوسة

التاريخ: 21 جانفي 2020

المعتدى عليهم: الصحفي شمس الدين النفاذ والمصور الصحفي مهدي العزوزي العاملين بموقع

"الموندو"

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

منع أعوان أمن الزي المدني كانا على متن سيارة أمنية الصحفي المستقل شمس الدين النفاذ والمصوّر الصحفي مهدي العزوزي من العمل في منطقة باب بحر بمدينة سوسة.

وقد تنقل الفريق الصحفي العامل لفائدة موقع "الموندو" لإعداد تقرير حول "الأكلة في سوسة" استعدادا لانطلاق عمل الموقع الجديد. وبتفطنّ عونان من الأمن لتواجد الصحفيين بالمكان توجّها نحوهما وطالبهما بترخيص بالتصوير، فاستظهر الصحفيان ببطاقتي صحفي محترف مؤكّدين لهما أنّ التصوير في الأماكن العامة لا يخضع لتصريح مسبق، لكنّ الأمنيين احتجزا بطاقتهما وطالبهما بالإفصاح عن موضوع التقرير. وقد تواصل منعهما من العمل إلى حين تدخّل خلية الأزمة بوزارة الداخلية.

وقد تواصلت وحدة الرصد بالنقابة الوطنية للصحفيين مع مكتب الإعلام بوزارة الداخلية، الذي تدخّل مباشرة مع منطقة الأمن بباب بحر بسوسة ليتمّ إعادة بطاقات الفريق الصحفي وتمكينه من مواصلة عمله.

\* هرسة ماهر جعيدان بسوسة

المكان: ولاية سوسة

التاريخ: 25 جانفي 2020

المعتدى عليهم: ماهر جعيدان مراسل "وكالة الأناضول" الأجنبية وقناة "نسة تي في" الخاصة

المعتدي: نشطاء مجتمع مدني

الوقائع:

عمد أحد المسؤولين بمركز جينيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF إلى هرسة مراسل "وكالة الأناضول" وقناة "نسة تي في" ماهر جعيدان خلال تنقله لتغطية ندوة ينظمها المركز بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد بولاية سوسة.

حيث تنقل جعيدان الي مقر انعقاد الندوة للحصول على تصريح من رئيس هيئة مكافحة الفساد شوقي طبيب فور بلوغ خبر حول الحدث، إلا أن مسؤولا بالمركز منعه من الدخول موجهها له لوما بسبب حضوره دون دعوة باعتبار أن المركز لم يوجه دعوة للصحفيين من أجل التغطية. وبعد نقاش طويل وبالتواصل مع مكتب هيئة مكافحة الفساد بسوسة قدم اعتذاره للصحفي وأوضح لوحدة الرصد أنه لا يعلم إذا ما وقع توجيه دعوة للصحفيين معتبرا أن ما حصل كان تصرفا فرديا.

\* صنصرة مقال على موقع "لابراس"

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 23 جانفي 2020

المعتدى عليهم: عبد العزيز حالي الصحفي بموقع جريدة "لابراس" العمومية

المعتدي: إعلاميون

الوقائع :

تم حذف مقال صحفي من موقع جريدة "لابراس"، حرره الصحفي عبد العزيز حالي. حيث نشر الصحفي مقالا تضمن معلومات جديدة حول تعاقد نبيل القروي مع شركة ضغط إسرائيلية على موقع لبراس في التاسعة والنصف ليلا بعد إبلاغ رئيسة تحرير الموقع بأنه خبر تنفرد به الجريدة، ليتفاجأ بعد ذلك بحذف المقال من الموقع. ولدى اتصاله بالتقني المسؤول للاستفسار حول أسباب حذف المقال، أجابه بأن رئيس التحرير طلب منه ذلك. وقد نشرت "لابراس" بلاغا بينت فيه أن حذف المقال سببه عدم اعتماد التسلسل الهرمي من قبل الصحفي ودون موافقة رئيسة تحرير الموقع، ونفى البلاغ وجود أي ضغط أدى إلى حذف المقال.

وقد تواصلت وحدة الرصد مع التقني المسؤول بالموقع لمعرفة أسباب حذف المقال، فقال بأنه تلقى أمرا من رئيس التحرير بحذف المقال، فقام بالمطلوب.

### جرائم ترتكب في حق الصحفيين

عادة ما تتدرج عمليات ممارسة العنف وارتكاب الجرائم ضد الصحفيين والصحفيات من القول إلى الفعل وهو ما يتم تسجيله بصفة متواترة ضدّهم انطلاقا من التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي والتهديد عبر عدّة وسائل افتراضية أو مباشرة أو عبر الاعتداء عليهم لفظيا وهي جرائم يعاقب عليها التشريع الجاري به العمل. ولكن تفعيل العقوبات المنصوص عليها رهين إرادة الصحفي في التتبع والإرادة السياسية في تفعيل سياسة حماية للحدّ من هذه الممارسات.

#### \* تهديد صحفي بقناة "تلفزة تي في"

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 3 جانفي 2020

المعتدى عليهم: مختار الشيباني الصحفي بقناة "تلفزة تي في"

المعتدي: نواب شعب

#### الوقائع:

تلقّى الصحفي بقناة "تلفزة تي في" مختار الشيباني مكالمة هاتفية من أحد نواب ائتلاف الكرامة هدده فيها باقتحام القناة ومقاضاتها على خلفية استضافة بلال ضيف الله أحد مؤسسي الائتلاف.

حيث استضاف الشيباني السياسي بلال ضيف الله الذي تحدّث عن بعض الخلافات القائمة صلب ائتلاف

الكرامة، وبعد بثّ الحوار على القناة تلقّى اتّصالا هاتفيا من أحد نواب الكتلة البرلمانية تضمن تهديدا

إضافة إلى عبارات سب وشتم.

#### \* الاعتداء على طاقم عمل "نجمة أف أم"

المكان: ولاية سوسة

التاريخ: 7 جانفي 2020

المعتدى عليهم: منى الباجي الصحفية وياسمين العريف المصورة الصحفية بإذاعة "نجمة أف أم"

المعتدي: تجار

#### الوقائع:

عمد أحد التجار بالسوق الشعبي "القبادجي" بوسط مدينة سوسة إلى منع الفريق الصحفي لإذاعة "نجمة أف أم" من العمل والاعتداء عليه لفظيا خلال تصويرهم لتقرير حول أسعار المنتوجات الفلاحية واللحوم. حيث تحوّل الفريق الصحفي المتكوّن من الصحفية منى الباجي والمصوّرة الصحفية ياسمين العريف إلى المكان وعند عملهما على تصوير أسعار المنتوجات توجّه نحوهما أحد تجار السمك وعمد إلى الاعتداء عليهما لفظيا وهدد الصحفية والمصورة الصحفية بتهشيم معدات العمل في حال عدم مغادرتهما المكان. وحاولت الصحفية منى الباجي توضيح طبيعة عملهما الصحفي ولكنّ التاجر تحوّل الى أحد المقاهي الشعبية المجاورة للمكان وعمد الي الصراخ والتلفظ بألفاظ نابية في حقها وحق زميلتها مما اضطرهما لمغادرة المكان والتوجه الي مركز الأمن بسوسة الشمالية الذي تدخل وجلب التاجر الذي قدّم اعتذاره للفريق الصحفي.

**\* تحريض على أيمن محرزي**

**المكان: ولاية القيروان**

**التاريخ: 8 جانفي 2020**

**المعتدى عليهم: أيمن محرزي الصحفي بإذاعة "صبرة أف أم"**

**المعتدي: مواطنون**

**الوقائع:**

شنت مجموعة من الصفحات على شبكة التواصل الاجتماعي "فايس بوك" حملة تشهير وتحريض طالت مراسل إذاعة "صبرة أف أم" الخاصة بأيمن محرزي على خلفية نشره خبر بعنوان "بوحجلة : مجهولون يخطون عبارات الله أكبر ولا إله إلا الله محمد رسول الله على الجدران". حيث وفور نشر الخبر انطلقت حملة تشهير وتحريض على العنف ضدّ المراسل الصحفي عبر تعليقات على موقع الإذاعة وصفحتها على "فايس بوك" وعبر نشر رسائل تحريض على صفحات مختلفة. وقد عاينت وحدة الرصد الحملة التي طالت محرزي.

### **سياسيون ومسؤولون يلاحقون صحفيين قضائيا**

عندما يكون الوعي السياسي لبعض الأطراف سواء التي في الحكم أو التي كانت فيه لا يستبطن حرية الصحافة فإنّ الإحالات خارج إطار المرسوم 115 تتواتر في حقّ الصحفيين وقد شهدت السنة الفارطة ارتفاعا ملحوظ لعدد التتبعات خارج إطار المرسوم المنظم لحرية الصحافة والطباعة والنشر لتبلغ 16 تتبعا سنويا. وخلال شهر واحد سجلت وحدة الرصد حالتين تتبّع خارج إطار المرسوم 115 إضافة إلى تواصل جلسات محاكمات الصحفيين على معنى المجلة الجزائيّة ونصوص زجرية أخرى.



**\* التحقيق مع الصحفي بموقع "الفلاح" لطفي العمري**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 9 جانفي 2020**

**المعتدى عليهم: لطفي العمري الصحفي بموقع "الفلاح" الإخباري**

**المعتدي: مسؤولون حكوميون**

**الوقائع:**

تمّ الاستماع إلى الصحفي لطفي العمري العامل بموقع "الفلاح" الإخباري التابع لاتحاد الفلاحين لدى فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالعوينة على خلفية شكاية تقدم بها وزير التجارة حول خبر نشره الموقع يتعلق بـ "شبهة فساد في صفقة بطاطا غير صالحة للاستهلاك" ووجهت له تهمة "نشر أخبار زائفة".

وكان موقع "الفلاح" الإخباري قد نشر في ماي 2019 خبرا حول ما اعتبره "شبهة فساد في صفقة بطاطا غير صالحة للاستهلاك مستوردة من تركيا" كانت موضوع شكائيتين تقدم بها اتحاد الفلاحين لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وتقدّم على إثرها وزير التجارة بشكاية ضد الموقع واتحاد الفلاحين، وتم استدعاء الصحفي للتحقيق وتم الاستماع له على مدى ثلاث ساعات من قبل 7 أعوان من الفرقة الأمنية ووقع توجيه استدعاء آخر لمسؤولين من اتحاد الفلاحين للبحث في نفس الموضوع.

**\* تتبع عدلي للصحفيين**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 17 جانفي 2020 . 27 جانفي 2020**

**المعتدى عليهم: سفيان بن حميدة وحمزة البلومي**

**المعتدي: سياسيون**

**الوقائع:**

مثّل صباح الجمعة 17 جانفي 2020 الإعلامي سفيان بن حميدة أمام قاضي التحقيق بمحكمة منوبة على خلفية شكاية تقدم بها الرئيس الأسبق محمد منصف المرزوقي، كما مثّل حمزة اللومي أمام قاضي التحقيق يوم 27 جانفي 2020 في نفس الملف . وقد تمّ التحقيق مع بن حميدة والبلومي على خلفية اتهامهما رفقة مجموعة من الصحفيين والإعلاميين بتهمة "تركيز وفاق قصد تحضير أو ارتكاب اعتداء

على الأشخاص والأماكن" على معنى الفصلين 132 و173 من المجلة الجزائية. وقد تم عرض بن حميدة على القيس. ويشمل التحقيق عديد الأسماء الإعلامية الأخرى.

وكان رئيس الجمهورية الأسبق محمد المنصف المرزوقي قد أعلن في ماي 2015 أنه كلف مجموعة من المحامين من بينهم الأستاذ نائب الشعب الحالي سيف الدين مخلوف برفع قضية باسمه ضد برنامج اليوم الثامن الذي يقدمه الصحفي حمزة البلومي ويحضر فيه بن حميدة كمعلق صحفي "كرونيكور" معتبرا أنّ الفيديو الذي تم بثه مفبرك الهدف منه تشويه.

وكانت المحكمة الابتدائية بمنوبة قد قرّرت التخلي على الملف لعدم الاختصاص الترابي ورفع قرار تحجير السفر الذي أصدره في حقّ المتهمين في الملف، وبعد استئناف القرار أمام دائرة الاتهام قضت بالاختصاص وإحالة الملف على قاضي التحقيق بمحكمة منوبة مجدداً.

## التقرير القانوني

خلال شهر جانفي 2020 وثقت وحدة الرصد عديد الانتهاكات والتجاوزات ضدّ الصحفيين وخاصة العاملين في الميدان.

كما وثقت خلال نفس الشهر مئول صحفيين امام سلطات البحث الابتدائي وأمام التحقيق وأمام القضاء الجزائي في قضايا صحفية.

وبخصوص الانتهاكات الموثقة فقد تراوحت بين الضغوط والتهديدات والمنع من العمل والمراقبة والهرسلة الامنية ، علاوة على تسجيل تواصل الصعوبات الاتصالية لمصالح رئاسة الجمهورية والصعوبات التي يواجهها الصحفيون للوصول إلى الأخبار والمعلومات حول النشاط الرئاسي، وهي معضلة متواصلة منذ مدة ولا يعرف ما إذا كانت ناتجة عن ضعف في المهنية ام أنّها تمثل سياسة اتصالية مقصودة ومعدّة سلفا.

### بخصوص المنع من العمل:

تمّ توثيق عدّة حالات في علاقة بمنع الصحفيين من العمل وقد صدرت ممارسات المنع عن أعوان الامن ومواطن وممثل سلطة محلية وموظف اداري .

ولكلّ طرف من هؤلاء ذرائعه في عرقلة العمل الصحفي: فالمواطن يتذرع بأنّ التحقيق الصحفي سيتسبب في إضعاف تجارته بالسوق وممثل السلطة المحلية يتذرع بأنّ الصحفي الممنوع من العمل سبق ونعته بالفاشل. وتذرع أعوان الأمن بضرورة حصول الصحفي على ترخيص مسبق للتصوير رغم أنّ مكان العمل هو مكان عام ومفتوح للجمهور. أما الموظف الإداري فيتعلل بوجود حصول الطاقم الصحفي على إذن بالتصوير داخل المؤسسة التربوية.

وتخالف هذه الممارسات الفصل 9 من المرسوم 115 الذي ينصّ على "منع فرض أيّ قيود تعوق حرية تداول المعلومات او يكون من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف".

كما تخالف هذه الممارسات الفصل 10 من نفس المرسوم الذي ينصّ "للصحفي حقّ النفاذ للمعلومات والاخبار والبيانات".

### بخصوص التهديدات:

تنوّعت ممارسات التهديد التي وصلت الى الصحفيين بسبب ممارسة مهنتهم . إذ لجأ فريق رياضي إلى توجيه عدل تنفيذ للتنبيه على التلغزة الوطنية لأنّها لم تعطي الفريق المذكور حقّه حسب المسؤولين خلال حصة الأحد الرياضي.

وفي حالة أخرى غضب نائب شعب من مؤسسة تلفزيونية لأنها استضافت ممثلًا عن التيار الذي ينتمي إليه وتحدّث عن مشاكل داخلية وهدد النائب القناة بالمقاضاة والاقتراح مع توجيه عبارات الشتم إليها، وكلّ ذلك عن طريق صفحته بموقع التواصل الاجتماعي.

أمّا طاقم قناة الحرّة فإنّ الممارسات التي تعرّض إليها تذكّرنا بممارسات ما قبل الثورة من حيث تكرار مراقبة الهويات والاستعلام عن كلّ صغيرة وكبيرة وهو ما أدخل الرعب والخوف في نفوس اعضاء الفريق الذي توجه الى التصوير بمدينة تطاوين.

وتخالف هذه الممارسات الفصل 12 من المرسوم 115 الذي ينص أنّه "لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات التي ينشرها سببا للمساس بكرامته".

كما يتضمّن الفصل 14 من المرسوم عقوبات جزائية في حقّ كلّ من أهان صحفيا أو تعدى عليه بالقول أو بالإشارة أو الفعل أو التهديد حال مباشرته لعمله.

### صحفيون أمام العدالة:

خلال الشهر الفائت وثّق المرصد إحالة ثلاثة صحفيين أمام هيكل عدلية وقضائية. فقد تمّ سماع صحفي بسبب مقال نشره بناء على شكاية قدمتها وزارة التجارة. وقد استمر السماع لمدة ثلاثة ساعات.

كما أحيل صحفي أمام قاضي التحقيق في علاقة بقضية منشورة منذ شهر ماي 2015 . وحسب الصحفي المحال فإنّ إثارة الملفّ بعد كلّ هذه السنوات يعود إلى نشره مقالا حول تعيين خمسة قضاة في الحكومة التي اقترحها الحبيب الجملي، معتبرا إياها دليلا على عدم استقلال القضاء.

وممّا يلاحظ أنّ إحالات الصحفيين لا تتمّ على مقتضى المرسوم 115 وأنّما طبق أحكام المجلّة الجزائرية ومجلة الاتّصالات، وهو ما يعيد طرح السؤال مرّة أخرى حول تجاهل المرسوم رغم أنّه نصّ خاص ويتعلّق بميدان الصحافة والطباعة والنشر وهو مقدّم في التطبيق عن النصوص العامة وخاصة المجلّة الجزائرية.

## التوصيات

إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين و أمام ما سجّلته من اعتداءات طالت الصحفيين خلال شهر جانفي 2020 تدعو:

- رئاسة الجمهورية إلى تعديل السياسة الاتّصالية الخاصة بها وتوفير المعلومة الآنية والدقيقة للصحفيين وتفعيل دور مكتب الإعلام والاتّصال وتفاذي النقائص المسجّلة في عمله.
- رئاسة الحكومة إلى إلغاء كلّ المناشير الداخلية داخل الوزارات الراجعة بالنظر إليها والتي تضع حواجز غير مشروعة أمام سعي الصحفيين للحصول على المعلومة.
- السياسيين إلى احترام طبيعة عمل الصحفيين باعتبارهم الوسيط في نقل أصواتهم للرأي العام.
- المواطنين إلى احترام طبيعة عمل الصحفيين باعتبارهم الضامن لحقهم في الحصول على المعلومة الدقيقة والآنية والموضوعية.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفذ بالشراكة مع:

- المفوضية السامية لحقوق الإنسان

- اليونسكو